الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/NGO/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 January 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من ائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة، وجماعة سيدة المحبة للراعي الصالح، ومنظمة يونانيما إنترناشيونال، ومنظمة فيفات الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجرى تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2006/1.

130206 130206 06-22517 (A)

بيان

نحن المنظمات غير الحكومية الدولية الملتزمة بحقوق الإنسان وتمكين المرأة والفتاة من خلال الخدمة المباشرة والدعوة، نرحب بهذه الفرصة لتقديم بيان بخصوص تعزيز مشاركة المرأة وكفالة بيئة ملائمة ومشاركة متكافئة لها. وتعد هذه المواضيع بالغة الأهمية لإيجاد عالم يكفل الكرامة والأمن للإنسان.

ونحن نعلن دون أي لبس أو إبهام وبأقصى درجة من الإلحاح أن الوضع العالمي الراهن يتسم ببيئة غير مواتية تعجز فيها المرأة عن المشاركة بشكل كامل، وتعتبر فيها المساواة بين الجنسين حلماً يتعذر تحقيقه. فالبيئة العالمية هي بيئة تعد فيها المرأة، بسبب نوع جنسها، هدفاً لأشكال متعددة من العنف العام والخاص في جميع الثقافات وفي كل المجتمعات. وما لم يتغير هذا النمط الجنساني الذي تكون المرأة فيه هدفاً واقعياً ومحتملاً لاعتداء الذكور، فليس لنا أن نأمل في تحقيق النهوض بالمرأة في الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية.

ونحن نشيد بالعملية الجارية لإعداد دراسة عن العنف الموجه ضد المرأة بتكليف من الأمين العام، ونتطلع إلى رؤية تحليل غير مسبوق فيها. ونحث القائمين بالدراسة على القيام بوضوح بتسمية ومواجهة أشكال العنف القديمة والراسخة اجتماعياً مثل بغاء المرأة. ونأمل أن توضح الدراسة أن مصدر العنف ضد المرأة ينبع من المفاهيم الاجتماعية الحالية المتعلقة بنوع الجنس، والتي يعد الرجل بمقتضاها المرتكب الرئيسي للعنف ضد المرأة. ونأمل أن تدفع هذه الدراسة مجتمعنا الدولي إلى إحداث تغييرات اجتماعية عملية واقعية تتعدى مجرد الطنطنات البلاغية السابقة وتقضي على العنف ضد المرأة وتغير بشكل دائم الهياكل التي تديم هذا العنف.

ونذّكر هذه اللجنة بأن العنف ضد المرأة سائد ومستمر ومنتشر عبر الثقافات لدرجة أنه يحدث دون اعتراض عليه من أعضاء المجتمع من الضحايا والجناة على حد سواء. ونشير إلى أن القبول الثقافي للعنف ضد المرأة يخول أدوات وسائط الإعلام وتنمية اللغة والتسلية الشعبية من قبيل الموسيقى والصور الإباحية سلطة إضفاء الشرعية على النظم الجائرة لاستبداد الرجل. وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من الرجال والنساء يلزمون الصمت، فلا يتصدون للعنف بين الجنسين فعلاً أو قولاً. وأصبح جميع من في المجتمع متبلدي الحس إزاء الأنماط. ونشير بقلق خاص إلى تزايد الصور الجنسية الطابع للمرأة والفتاة والتي تحولهن إلى مادة لترويج السلع الاستهلاكية. ولا يمكن أبداً للنظم التي تضفي الطابع الجنسي على المرأة والفتاة وتُسَوّقهن للاستهلاك أن تعزز أنواع البيئات المواتية والمساواة التي تسعى هذه اللجنة إلى دعمها.

وقد رأينا، في الأوضاع التي تسيطر فيها الهياكل العسكرية، أن قبول العنف ضد المرأة أصبح أكثر رسوخا. ويتضح ذلك من المعدلات المتفشية للاغتصاب غير المقموع أثناء الحرب، واستخدام الجنود الفتيات، والاتجار المتنامي بالمرأة لأغراض البغاء، والمحنة المتفاقمة للمرأة الريفية التي تعتمد أكثر فأكثر على أفراد العائلة الذكور. ويتجلى هذا الاعتماد بشكل خاص في النظم الاقتصادية الراهنة التي تضر بالمرأة. ونتيجة لذلك، يصبح انحطاط قدر المرأة راسخا في صميم هياكل القانون والسياسة الرسمية واللغة والمعتقدات الدينية والثقافية. فليس العنف ضد المرأة مقبولاً فحسب، بل أضحى أمراً طبيعياً.

ونحن ننظر في بيئة العنف ضد المرأة هذه، نذكر بكلمات الأمين العام كوفي عنان:

”ربما يعد العنف ضد المرأة أكثر انتهاكات حقوق الإنسان خزياً. وربما الأكثر تفشياً. فهو لا يعرف للجغرافيا أو الثقافة أو الثروة حدوداً. وما دام ذلك العنف مستمرا، فلا يمكننا ادعاء إحراز تقدم حقيقي نحو المساواة والتنمية والسلام“[1].

ونشير إلى كلمات أحد المتحدثين باسم منظمة غير حكومية في جلسات الاستماع إلى المنظمات غير الحكومية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تحضيراً لمؤتمر قمة الألفية + ٥ بالجمعية العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥:

”نحن نساء وفتيات العالم، نخشى الحرب وكل العنف التي تجره الأعمال الحربية علينا: الاغتصاب؛ والعنف الجنسي؛ والتشريد؛ والموت؛ والجوع؛ والقوة الاعتسافية المستخدمة لإهانة أمهات وزوجات وبنات وأخوات المهزومين؛ وما تفرضه القوات المتحاربة والقوات النظامية وحتى وحدات السلام على المرأة من انتهاك جنسي وبغاء ...

نحن نساء وفتيات العالم، نخشى التمييز على أساس نوع الجنس، وهو تمييز يقتل آلاف الفتيات قبل ولادتهن، ويحكم على أولئك اللائي يولدن بنقص الفرص وبالعنف والاستغلال وسوء التغذية والتهميش وعدم المساواة والممارسات التقليدية الضارة بأجسادهن وكرامتهن الإنسانية ...

نحن نساء وفتيات البلدان النامية، نخشى الفقر – ... إن تأنيث الفقر يزداد ويهدد العالم.

(١) الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، ١٩٩٩.

نحن نساء وفتيات العالم، نخشى العنف، وهو عنف يمارَس في الأوساط العامة مثلما يمارس في الأوساط الخاصة ويستمر دون تطامن أو نقصان. ولا تزال النساء والفتيات يعانين من العنف بصورة اعتيادية في منازلهن حيث يتعين أن يكفل لهن الحق في الحياة والسلامة والأمن الشخصي.

كما نخشى سياسة المساواة بين الجنسين فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف عندما لا تعكس ممارساتها ما ورد من التزامات في إعلان الألفية أو تقرير الأمين العام، ''في جو من الحرية أفسح''. ونخشى الاختلاف بين الكلمات السياسية والأفعال، لا سيما عندما تواجه المنظمات التي تعمل على حماية حقوق المرأة والفتاة وتعزيزها حداً أدنى من الموارد والهياكل الأساسية والأموال.

ونخشى أي قانون أو جدول أعمال سياسي يضفي الشرعية على البغاء بوصفه عملاً، فيُيَسر بالتالي التوسع في الاستغلال الجنسي بوصفه عملاً تجارياً، مما يُعَرض المرأة والفتاة إلى خطر كبير. ولا يتعلق ذلك بظاهرة الهجرة أو السياحة فحسب، بل هو وسيلة لتأييد القوالب النمطية والتقاليد التي تعتبر فيها أجساد النساء والفتيات، المتاحة لمتعة الرجال الجنسية، سلعاً استهلاكية يمكن شراؤها أو بيعها أو استئجارها''[٢].

وإذ يقلقنا الطابع العاجل لهذه المسائل، نطلب من هذه اللجنة أن:

- تقديم الدعم الكامل للدراسة الحالية التي تُجرى بتكليف من الأمين العام.
- الدعوة إلى توفير موارد إضافية، تتجاوز تكاليف الدراسة، لجمع بيانات وإحصاءات أكثر دقة عن تفشي جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك البغاء، ومداها وواقعها.
- تقوم برعاية اللجنة، وفي جميع القطاعات المجتمعية بشتى أنحاء المجتمع الدولي، بتنظيم فرص متواصلة للنقاش والتحليل والترويج للحلول فيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة.

وإذ ندرك جميع وعود الحكومات من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، نطلب إلى الحكومات ما يلي:

(٢) جلسات الاستماع التفاعلية غير الرسمية للجمعية العامة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، الأمم المتحدة، ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. السيدة تيريسا كولمبا ألوا، متحدثة في جلسة الاستماع لمجموعة التحرر من الخوف.

١ - أن تضع توصيات محددة وواضحة ومحلية، ليس فقط فيما يتعلق بإنهاء أشكال محددة للعنف، بل بخصوص تحويل الهياكل الاجتماعية العامة مثل نظام هيمنة الأب والنظم الاقتصادية التي تستمر في الإضرار بالمرأة.

٢ - أن تقوم باعتماد تشريع لمكافحة الاتجار وإنفاذه بفعالية. وأن تستخدم اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير لعام ١٩٤٩، وبروتوكول الأمم المتحدة الأخير لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه لإرساء أسس التشريع الوطني والإقليمي.

٣ - التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية وفرض إنفاذه.

٤ - تضمين التقارير التي على الدول الأطراف أن تقدمها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بخصوص المادة ٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقييماً للحالة القانونية لبغاء المرأة، بما في ذلك الجهود المبذولة لمحاكمة الجناة، وإسقاط الصفة الجنائية عن المرأة المزاولة للبغاء، ومعاقبة الطلب على البغاء.

٥ - وضع سياسة وطنية متماسكة تندد صراحة بجميع أشكال العنف، بما في ذلك بغاء المرأة، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان للمرأة.

٦ - استعراض وتعديل القوانين التي تدعم بشكل أساسي من قدر المرأة (قوانين المهر الذي تقدمه الزوجة وقوانين الزواج وقوانين الملكية، وما إلى ذلك).

٧ - وضع سياسات وبروتوكولات وقائية تتصدى للأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة، بما في ذلك الهياكل السياسية والاقتصادية وأنظمة سيطرة الذكور، والتسامح الاجتماعي مع العنف ضد المرأة.

٨ - معالجة مسألتي الصراع المسلح والتسليح العالميتين، وكفالة حماية المرأة والفتاة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

٩ - دعم حملات الخدمة العامة على الصُعُد الوطنية، التي ستعمل على نشر رسائل واضحة تعارض العنف ضد المرأة وتعبر عن الدعم للمساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة.

ونحن في مجتمع المنظمات غير الحكومية سنستمر في الدعم والعمل بحماس في شراكة مع كل تلك المبادرات التي تقوم بها الدول الأعضاء.

تؤيد هذا البيان وتدعمه المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية:

منظمة أبرشيات القديس يوسف

المكتب الدولي للتربية الكاثوليكية

الفهود الرمادية

الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية

الاتحاد الدولي للجامعيات

الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية

اتحاد المحاميات الدولي

الرابطة الدولية لدير راهبات تجلي السيدة العذراء

حركة القضاء على البغاء والمواد الخليعة وجميع أشكال العنف الجنسي والتمييز الجنسي

المجلس النسائي الوطني

جمعية راهبات نوتردام دي نامور

جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية

الرابطة الدولية لأخوات المحبة

الاتحاد العالمي لمنظمات إعادة التأهيل عن طريق التدريب